



مجموعة عمل برنامج أفضل الممارسات لمكافحة الفساد

مجموعة عمل مكافحة الفساد - الجلسة 11، بتاريخ 3 فبراير 2026

تُتيح مجموعة عمل مكافحة الفساد لأعضائها منصةً للتفاعل الهادف والتعاون المشترك في مواجهة التحديات المتقاسمة وتبادل المعارف والخبرات، بالإضافة إلى تعزيز القدرات بهدف دفع مسارات التغيير المستدام.

وقد تم تصميم إطار العمل الخاص بالمجموعة لتعزيز التعاون العملي والتعلم الجماعي، مع إيلاء تركيز خاص على تحقيق الأثر الفعّال في مجال مكافحة الفساد عبر الحوكمة المؤسسية.

سيتم العمل على تحقيق الأهداف التالية:

- ▶ تعزيز اعتماد ممارسات النزاهة ودمجها ضمن ممارسات العمل الداخلية لدى شركات دول الخليج.
- ▶ الانخراط والتعاون في معالجة التحديات وتطوير حلول مبتكرة.
- ▶ مشاركة الخبرات والمعرفة العملية لدعم وتطوير ممارسات الحوكمة المؤسسية داخل الشركات وتعزيزها.
- ▶ تطوير دراسات حالة وإعداد إرشادات لأفضل الممارسات ووضع أطر عمل يمكن مشاركتها مع المجتمع الأوسع.

تضم مجموعة العمل نخبةً متنوعة من الأعضاء من مختلف دول مجلس التعاون الخليجي، يمثلون مؤسسات رائدة ملتزمة بتعزيز النزاهة وتعزيز ممارسات الحوكمة المؤسسية. ومن خلال مشاركتهم، يقدّم الأعضاء رؤى عملية ويشاركون تجاربهم الواقعية، ويسهمون في بلورة مخرجات تعكس الاحتياجات الفعلية لقطاع الأعمال.



مجموعة عمل برنامج أفضل الممارسات لمكافحة الفساد



مجموعة عمل مكافحة الفساد - الجلسة 11، بتاريخ 3 فبراير 2026

أعضاء مجموعة العمل





مجموعة عمل برنامج أفضل الممارسات لمكافحة الفساد

مجموعة عمل مكافحة الفساد - الجلسة 11، بتاريخ 3 فبراير 2026

أبرز ما تم تناوله خلال الجلسة:

اجتمع أعضاء مجموعة العمل للاتفاق على حزمة من الأولويات العملية ومجالات التركيز للعام المقبل، بما يضمن توحيد الرؤى حول الموضوعات الرئيسية ذات الأولوية المشتركة.

أكد الأعضاء مجدداً على دور المجموعة باعتبارها منصة موثوقة للتبادل بين الأقران، تتيح مشاركة المعرفة العملية في مجالات الحوكمة والامتثال وإدارة المخاطر والنزاهة.

اتفق أعضاء المجموعة على التركيز على تحقيق قيمة تعليمية داخلية تعود على الأعضاء، إلى جانب بناء قيمة خارجية منظمة عبر نقاشات ورؤى مُنتقاة ومُنسّقة.

ستركّز المجموعة على مناقشات مواضيعية تُعقد ربع سنوياً، وموائد مستديرة عملية، ومخرجات معرفية موجزة تتمحور حول تحديات الحوكمة والامتثال وإدارة المخاطر والنزاهة في الواقع العملي، بما في ذلك المجالات الناشئة.

أكد الأعضاء على ضرورة الاختيار المدروس لموضوعات ذات صلة وثيقة وقيمة مضافة، تتجاوز الطابع العام وتعكس تجارب عملية واقعية ذات بُعد إقليمي.

